



الاسرة والمجتمع

من العادات المخاطئة ولا عك ، مستند ان الاسرة نظام طبيعى فطري ومح الى التغيرة او بالاخرى الى تغيرها بعينها ، ينبعى إذا ما ألغى النظر في ذلك في تغييرها ، إذ نعموها غيريرة الاسرة . اوس من ذلك شيء في الناتج عن اهلاق القول . لأن المقصود هنا بأن الامر ظاهر تعاوني اقتصادي ، كان في منه الاول تعاونياً مرفقاً بجزي في الجماعة البدائية حيث انصرف النساء الى القيام بكل حاجات الجماعة ، بما عدا الميد والدفع عن النفس ، فكانت هذه من اختصاص الرجل . ومع نشوء المدنيات واظهارها لهذا العامل الاقتصادي بالخصوصية الى العامل التعاوني . فالاسرة في ظلنا الحاضر ظاهر تعاوني اقتصادي أخذت رايته تحمل شيئاً بدمثي ، وقد يأتي زمن تحمل فيه هذه العقدة التعاونية الاقتصادية أخلالاً تاماً .

دليلنا على ذلك ملحوظ ظاهرة التي تربط الاسرة في هذا العصر أساسها الرفاهية الاقتصادية . وطنده الوظيفة الاقتصادية قانون ثابت . فكلما تغيرت للأسرة مسارات الرفاهية الاقتصادية ، تغيرت الناحية التعاونية ، وأصبحت الرابطة الاشتراكية مسألة مراجعة بين مصالح مادية صرفة . وإذا ضئلت مسارات الرفاهية الاقتصادية فوت الناحية التعاونية بضرورة الحال ، وأصبحت الرابطة الاسرية مسألة حاجة تتضمنها زمرة الاهتمام بالذات ، وموالحة مطارات الحياة بقوتها تتمد من ذلك التعاون .

إذا حلانا هذا القانون بشيء من المقت انصحنا لنا حقيقة انتاجاً أقوى وأظهر ، فإذا كانت الرفاهية الاقتصادية مصدرها ثروة الرجل واستأثر بها ، تغيرت رابطة الاسرة ، لأن المرأة لا تجد لها مصالحة في البقاء على هذه الرابطة التي تعود منظمتها من الرجل وحده .

(١) من مذكرات الجمعية الفنية للمربيات تأليف الدكتور علي عبد الواحد وأفرى رئيس الجمعية الفنية
تلزمه صفة روند ، دار أحياء الكتب للمربيات مصر ، ١٤٦ صحفة من القطع الأول ، ١٩٤٥ .

ويمكن ذلك مطرد أيضاً، أي إذا كانت الرغبة الاقتصادية مصدرها ثروة المرأة واستأثرت بها دونه. فإذا صعب المؤثر الاقتصادي وأخذ المؤثر النموذجي مسيطرة على العمل في النظام الأسري، تندو على هذه المقدمة التي تسميه الأسرة البقاء على لم يقم كل من طرفيها بنعيمه من وحده هذا التعاون. فأمرية ما صعب في تكوينها العامل الاقتصادي لمن تقوم بغير التمازن، فإذا لم يتمكن طرفاها في الأضطلاع بمقتضياته، ضعفت رابطة الأمومة وربما انحلت تماماً.

عاملان اذن لا غيرها كانا السبب في نشوء مالبسنة الاممية: التعاون ابتداء، ثم الاقتصاد تعميماً. وما عاملان يترافقان، يعني ان أحدهما اذا قوي ضعف الآخر، وهكذا دواليك الى حيث لا انتهاء.

50

لانتطبع أن تذكر أن هناك أموراً غريبةً يتقىدُ بها النظام، وهي نسبة «الأسرة» ذلك هو أن غريبة حفظ الأذات وما يقرب عليها من غريبة حفظ النوع . غير أن العلاقة بين الأسرة وبين الآثر الغريزي الظاهري حفظ الأذات وحفظ النوع هي أشبه بالصلة بين فن الطهي وغريبة الاختباء . فالاختباء وملب القوت غريبة ، ولكن الصورة التي يُهتم بها النساء ، ليست أكثر من فعل ثانوي تطلبته ظروف ظرفية معروفة . أضف إلى ذلك أن غريبة حفظ الأذات والنوع هي فعل فرديولوجي (وظائفي) في حين أن الأسرة ظاهرة بعيدة كل البعد عن تلك الترتيبة الوظائفية ، وما هي غير مظهر اجتماعي انعشه ظروف طارئة ، يتغير ولا شك بتغيرها وتكتيف بعنصريها . فليعن فيه أذن من صفة النبات الغريزي شيء ، اطلاقاً

三

إن نظام الأسرة الذي قائم كأسقاطاً على ضرورة تعاونية ابتداءً ومنتهيًّا اقتصاديًّا لم يقيِّد بعقولٍ نظرو طلالات المدببة التي سُرَّ بها الآثار، فـقد يتكيّف حسب النظام الاقتصادي القائم في كلٍّ جادةً من الجاهات. فالأسرة من حيث الرابطة والاتصال وغرة التاسك في نظام رأسانيٍّ، غير ما عاشه في نظام شيوخيٍّ. وهي في مجتمعٍ يُعرف لنِسْوانَه بحق الملك والتملّل والالتحاج، غيرها من مجتمعٍ ينذكر على المرأة هذه الحقوق. وما الفرقان والشراطُ التي فرضت الأسرة رايانة الزواج وأوامر القرابة إلاَّ تبيّنة التشريع من جانب واحد من جانبي الجهة، جانب الرجل الذي استغل دامًا حقَّ الطرفى، وصنَّفَ لِلأمِّ الأسرة هل أُساس

الاحتفاظ بسلطه على المرأة ، ومررت بشرائطه تلك أذنوار مساقية الجبيت في جميع مظاهرها جهة واحدة ، هي جهة البطرة على الشرط الأضعف من شطري الجنس ، فتناولت ذلك الطر أتون من السياسات أشدها تلك التي تناولت سياسة الامتناع في كثير من أمم الأرض

فإنما من قبل أهلا لا يوجد له شيء يقال له « غريرة الأسرة » حتى يقال بأن النظم الأسري غربي ، أي فيه تبات القرىزة وخصائصه ، وليس فيهم التفاصيل ولا في علم الاجتماع ولا في حلوم الأحياء قابلة شيء يدعى « غريرة الأسرة » . وإن يكون هذا النظام أنساني وضيق صرف ، فيه كل صفات الأشياء الإنسانية الوضعية القائمة أول شيء على عدم الاستقرار ، المتغيرة بعثني الفروق الاجتماعية والاقتصادية ، الخانقة لظروف السياسات المدنية في مختلف المصور . وما أبعد شيء هذه صفاته من أن يكون غريرة . زد إلى ذلك أن ليس في نظام الأسرة من ناحية واحدة ينطبق عليها تعريف انحراف كلامي معروفة في علم الأحياء أو النفس . أعتقد فوق ذلك أن الأسرة فاعلاتها القراءين والشائع وكما هي فاعلة اليوم ، بل وكما كانت في بعض العصور البدائية ، كانت مانعاً ضد الطبيعة من أن تجري على هذا الحيوان النائم حكم سلطتها الطبيعية التي أدت إلى نشره الأنواع ، فعافت بذلك ، وبخاصة في عصور العمدن التي سيطرت فيها القراءين والشائع ، فاته الصفات العليا في الإنسان ، صفات العقلية الممتازة والفن الرفيع وأطلق العامل وما إلى ذلك .

فإن من الثابت أن الصفات الأدبية تورث كباقي تورث الصفات البدنية تماماً . وقد ثبت ذلك بحوث العلامة « فرنسيس غالفرز »^(١) و « داروين »^(٢) و « شترلن هل »^(٣) وغيرهم . والصفات الممتازة في الأفراد قد تظهر جائة كما ثبت ذلك بحوث كثيرة من الشخصلين بعلم الوراثة ، فإذا لم تختفي هذه الصفات بالاتساع الاجتماعي ، فقدت قوتها وخصائصها ، وظلت تظهر في فترات متقطعة متباينة ثم تختفي في ذلك البحر الجي من الصفات التي هي أدنى منها ، ولا يخرج منها سلاة رأسها إلا بتأثير عوامل طبيعية لا تقترب للإنسان الآخر في بقعة من بقاع الأرض ، وإن يمررت في ما سلف من الأحكام . ولقد استطاع الإنسان أن يخرج سلالات من الحيوان وضرورياً من النبات ذات صفات

descent of Man . ٤١ Hereditary Genius (١)

Heredity and Selection in Sociology (٢)

جديدة ممتازة بالانتخاب الصناعي^(١) والانتخاب اللاضموري^(٢). وذلك يدعى مستنبضاً في نشره اللالات ليس هذا موضع شرحه . ولكن الذي يعنينا هنا هو التقول بن شرائع الزوج والأسرة قد تتطور بحكم العزم إلى ما يشبه ذلك في المستقبل . بن إني أترى أن هنا يطلي أن يكون منها اجتماعياً يقصد به توليد ملالات ممتازة بالانتخاب الصناعي من أفراد النوع البشري . وسوف آخذ في تأليف كتاب في هذا المذهب مما في ذهني .

لقد اثبت سير فونسيس فالتون أن وراثة الصفات الأدبية والمنسية أمر ثابت عليهما وعملاً ، ودليل على مذهبنا بأحداثيات مستنبضة جمها عن أسر انجلزية توارثت الفضائل والسماسرة والقيادة والأدب والشعر والموسيقى والتصوير واللاهوت وغير ذلك . فأي مانع يحول دون الاحتكام في هذه القاهرة لتصبح يهوماً بما النماذل الأولى في تكوين ثبات ممتازة من النوع البشري توارث البروغ جيلاً بعد جيل ؟

ذلك دليل آخر على أن الأسرة ليست نظاماً أبيدوساً فريزياً كما يقرن البعض ، وإنما هي نظام مدني صرف شرعي له شطر واحد من شطري الحمية ، فاغدر إلينا على المسؤولية التي زواها البروم ، ونوى منها كيف تكون فيما عوامل المجتمع تائراً يثبت لدينا أنها أبعد شيء عن أن تكون غريرة أو نتاج فريزية ، وأنها منفعة متقدمة بحسب التوازن الاجتماعية

والكتاب حسن الأسلوب واضح العبارة ، غير أن لنا على بعض المصطلحات التي استعملت فيه ملاحظات سما اسمها كلام « وحدانية » (من ٦٨) كقوله — « وحدانية الزوج مع تعدد الأزواج » ، ومن الممكن أن يكتفي بعبارة « تعدد الزوجات » . وكقوله « وحدانية الزوج مع تعدد الزوجات » ، وبكتفي في ذلك بعبارة « تعدد الزوجات » ، إلى غير ذلك . ثم إن لفظة « وحدانية » أصبحت من المصطلحات الخديمة تحديداً دقيقاً جداً في الفلسفة القيمية فإذا ذكرت دللت على « وحدانية الله » ، بحيث إذا ذكرت غير معانة ، دلت على هذا يعني بغير حاجة إلى بيان الإضافة . ويحسن أن لا تستعمل في غير ما تخصيص لها .